

تصريح حكومة صاحب الجلالة الملك
متعلق بإعلان اسبانيا عزمها على الجلاء عن الصحراء

على إثر القرار الذي اتخذته المحكمة الدولية للعدل القاضي بوجود نزاع قانوني بين المغرب واسبانيا وبالاعتراف للمغرب بحق تعيين نائب عنه في هيأة المحكمة الدولية، وفي الوقت الذي تتابع فيه لجنة التقصي للأمم المتحدة القيام بمهمتها، في هذا الظرف بالذات رأت الحكومة الاسبانية أن تقوم بمبادرتين تتعلقان بالصحراء المغربية.

أولاهما : تصريح أذيع عقب اجتماع مجلس وزاري اسباني انعقد بتاريخ 23 ماي 1975 يتضمن إعلان الحكومة الاسبانية عزمها على التعجيل بنقل السلط ووضع حد بصورة نهائية للوجود الاسباني في تلك المنطقة، وثانيتهما رسالة مؤرخة بالتاريخ المذكور وموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة وتتضمن هذه الرسالة اقتراح اسبانيا استدعاء ما تسميه مؤتمر الأطراف المعنية كما تتضمن إيفاد مراقبين أمميين إلى المنطقة.

وبعدما درست حكومة صاحب الجلالة دراسة عميقة مستوعبة الخطوط الجديدة لهذه السياسة الاسبانية، وعكفت على تقدير أبعادها، وما يمكن أن يترتب عنها من مضاعفات، رأت حكومة صاحب الجلالة من الضروري الادلاء بالايضاحات الآتية :

— إن الحكومة الاسبانية في الوقت الذي تدعي فيه أنها راغبة في احترام قرارات منظمة الأمم المتحدة تُقدم بشكل واضح وسافر على إيجاد جو أقل ما يطبعه الالتباس والمغالطة، ذلك أنها تتجاهل قرار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة الذي يدعو اسبانيا إلى عدم اتخاذ أي مبادرة ما دامت الجمعية العامة لم تحدد السياسة التي ينبغي اتباعها للتعجيل بتصفية الاستعمار في المنطقة على ضوء الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، ومن جهة أخرى فإن المبادرة الاسبانية تهدف في الواقع إلى عرقلة القيام بالمهمة المناطة بلجنة التقصي للأمم المتحدة، كما أن هذه المبادرة الاسبانية تهدف إلى إبطال التقاضي الجاري بمحكمة العدل الدولية وفق طلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة.

— إن العجلة التي تتصف بها المبادرات الأخيرة للحكومة الاسبانية لا يمكن أن تفسر في الواقع على الصعيد المحلي إلا بالتخلي عن المناصرة من لدن العناصر التي كانت اسبانيا تؤمل الاعتماد عليها لتحقيق سياسة الاقتطاع والفصل، وخصوصاً من لدن حزب الاتحاد الوطني الصحراوي، وهو الحزب الوحيد المعترف به قانونياً من قبل اسبانيا، ولا يمكن أن تفسر إلا بانضمام هذه العناصر كلها إلى المغرب ومناصرة سياسته. وعلى الصعيد الدولي فإن هذه العجلة لا يمكن أن تفهم، بالاضافة إلى ما ذكر، إلا بالصدمة التي أصيبت بها اسبانيا بعد صدور قرار المحكمة الدولية للعدل في تاريخ 22 ماي 1975 مؤكداً لوجود نزاع قانوني بين اسبانيا والمغرب.

وأمام الأوضاع التي تنوي اسبانيا خلقها بحكم مبادراتها، فإن المغرب وطيد العزم في جميع الأحوال على التحمل الكامل للمسؤوليات المناطة به تاريخياً وقانونياً، وفي هذا الصدد تذكر حكومة صاحب الجلالة بالخطب والتصريحات السامية التي سبق لصاحب الجلالة الملك نصره الله أن أدلى بها، كما تذكر بالتفاف الشعب المغربي قاطبة حول عاهله للدفاع عن المملكة وحوزة ترابها.



وإن حكومة صاحب الجلالة التي تتبع تطورات الوضع في الصحراء بيقظة بالغة تهيب بالرأي العام العربي والافريقي والدولي أن يعير كامل اهتمامه إلى خطورة معطيات السياسة الاسبانية وعواقبها المتوقعة على سلامة المنطقة وأمنها.

الاثنين 14 جمادى الأولى 1395 — 26 مايو 1975